

TD

الأمم المتحدة



Distr.
LIMITED

TD/B/CN.3/GE.1/L.1
29 June 1994
ARABIC
Original: ENGLISH

**مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية**

مجلس التجارة والتنمية
اللجنة الدائمة المعنية بالتعاون الاقتصادي
فيما بين البلدان النامية
فريق الخبراء الحكومي الدولي المعنى بالتعاون
الاقتصادي فيما بين البلدان النامية
جنيف، ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٤
البند ٦ من جدول الأعمال

**مشروع تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعنى
بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية**

المقرر: السيد ايمانويل كاتونغو (زامبيا)

مقدمة - البندان ٣ و٤ - المسائل التنظيمية

المتكلمون:
 مدير شعبة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية
 كينيا (عن المجموعة الأفريقية)
 الناوا
 اتحاد المغرب العربي
 أمانة المحتل
 الاتحاد الجمركي والاقتصادي لغربي أفريقيا
 اليونيدو
 جمهورية كوريا

زامبيا
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ
نيجيريا

ملاحظة للوفود

يُعمم مشروع التقرير هذا على الوفود كنص مؤقت لإجازته.

وترسل طلبات إدخال التعديلات - الواجب تقديمها باللغة الانكليزية أو الفرنسية - في موعد أقصاه يوم الجمعة، ٨ تموز/يوليه ١٩٩٤، إلى:

The UNCTAD Editorial Section
Room E.8106
Fax No. 907 0056
Tel. No. 907 5656 or 5655

مقدمة

-1 قررت اللجنة الدائمة المعنية بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، في دورتها الأولى (١١ إلى ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣) وجوب إنشاء فريق خبراء حكومي دولي منبثق عن التجمعات الأقليمية والإقليمية ودون الإقليمية وعن مجتمع المانحين قبيل انعقاد الدورة الثانية للجنة الدائمة ليتولى جمع المعلومات ذات الصلة من مجتمع المانحين ولبيان الآفاق المرتقب أن تتاح لتحسين برامج المساعدة المتقدمة للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية. وكجزء من التحضير لهذا الاجتماع دعى المشاركون في برامج ومشاريع التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية إلى تقديم برامجهم ومشاريعهم المتعلقة بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية وما يقابلها من احتياجات المساعدة الخارجية إلى الاجتماع الحكومي الدولي هذا.

-2 وعلى نحو ما هو منصوص عليه في الجدول الزمني لاجتماعات الأونكتاد، عقد فريق الخبراء الحكومي الدولي المعنى بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية دورته في قصر الأمم، جنيف، في الفترة من ٢٧ حزيران/يونيه إلى ١ تموز/يوليه ١٩٩٤. وعقد فريق الخبراء، خلال الدورة، ثلاث جلسات عامة وعددا من الجلسات غير الرسمية. ويقدم هذا التقرير عرضا موجزا لمداولات الجلسات العامة.

الفصل الأول

استعراض الدعم الدولي للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية: تجارب البلدان المتقدمة والبلدان النامية ومشاكلها والاحتمالات المرتقبة لها

(البند ٢ من جدول الأعمال)

-٣ كان معروضا على فريق الخبراء الحكومي الدولي، لنظره في هذا البند من جدول الأعمال، التقريران التاليان اللذان أعدتهما أمانة الونكتاد:

"استعراض وتحليل الأهداف الإنمائية للمشترkin في التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية واحتياجاتهم من المساعدة الخارجية" (Corr. TD/B/CN.3/GE.1/2 و TD/B/CN.3/GE.1/3).

"نطاق وسمات المكونات دون الإقليمية والإقليمية والأقليمية لبرامج المساعدة الإنمائية لمجتمع المانحين" (TD/B/CN.3/GE.1/3).

-٤ بالإضافة إلى ذلك أتاحت الأمانة (ضمن سلسلة الوثائق .. TD/B/CN.3/GE.1/Misc.) عددا من المساهمات التي قدمتها البلدان أو المنظمات. (للاطلاع على قائمة هذه المساهمات انظر المرفق .. أدناه).

-٥ وذكرت مديرية شعبة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية والبرامج الخاصة، في بيانها الافتتاحي، بأن فريق الخبراء الحكومي الدولي قد أنشئ من قبل اللجنة الدائمة المعنية بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية عملا بمقررها القاضي بالأخذ بالترتيبات اللازمة لقيام حوار عمل حول السياسات العامة بين مجتمع المانحين والتجمعات دون الإقليمية والإقليمية والأقليمية فضلا عن المشاركين في برامج التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية وذلك ، بوجه خاص، بغية تعبئة الدعم اللازم لوضع وتنفيذ المبادرات الإقليمية والأنشطة الأقليمية والربط بواسطة شبكة بين مخططات التكامل والتعاون. وأكدت على دور فريق الخبراء في وقت يشهد تصاعد الاهتمام بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية الذي تعكسه سواء الجهود المبذولة على صعيد البلدان النامية ذاتها أو الرغبة المتزايدة من جانب المجتمع المانح في إقامة حوار حول سبل دعم جهود التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية. وسعيا وراء تعميق هذا الحوار يتوجب أن تبحث عدة قضايا موضوعية ومؤسسية.

-٦ و تتعلق أولى القضايا الموضوعية بـ "الشراكة من أجل التنمية" أي السمة الثالثة للتعاون (بين الجنوب والجنوب بدعم من الشمال المتقدم). و تتمثل قضية موضوعية أخرى كانت أثيرت في الاجتماع الذي عقدته في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ولجنة المساعدة الإنمائية الموقف الإيجابي الذي وقفت هذه المنظمة من تأييد عمليات التكامل. و القضية الموضوعية الأخيرة تتصل بسبل تعين أهداف وأولويات الجهات المانحة والجهات المستفيدة على حد سواء بغية تحديد الأدق لسياسات وبرامج التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية التي يحتمل أن تحظى بتأييد الجهات المانحة.

-٧ وفيما يتعلق بالقضايا المؤسسية شدد المقرر الذي اتخذته اللجنة الدائمة المعنية بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ على وجوب ارتکاز الحوار العملي على بيانات شاملة وثابتة مستوفاة. وبوسع فريق الخبراء أن يبحث جدوى قيام آلية منظمة تنظيميا هيكليا لغرض هذا الحوار العملي وفائدة لها العملية. وقد تظهر مقتراحات لهذه الغاية بشأن تنسيق المعلومات وبشأن الدعم الواجب تقديمها لتجمعات التكامل وأماماتها من أجل تشغيل هذه الآلية والدور الذي ستضطلع به.

-٨ ورأى المتكلم باسم المجموعة الأفريقية (كينيا) أن تغييراً مهما طرأ على منهوم التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية في أعقاب الأونكتاد الثامن. فالبلدان المتقدمة الآن ، بوصفها "شركاء في التنمية" تشكل جزءاً لا يتجزأ من عملية التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية. وعلى هذا النحو لم يعد هذا التعاون مقصوراً حسراً على العالم النامي: فهو شأن يهم المجتمع الدولي بأسره.

-٩ والمجموعة الأفريقية تقدر ما قدمته الأمانة من معلومات وقائمة بشأن الحالة الراهنة للمساعدة الإنمائية المقدمة من الجهات المانحة فضلاً عن احتياجات تجمعات البلدان النامية خلال المرحلة المقبلة. والتقرير الذي أعدته الأمانة (TD/B/CN.3/GE.1/2) نقل بأمانة المعلومات التي وفرتها مختلف تجمعات البلدان النامية. وقال إنه يتوقع من البلدان المتقدمة أن تقابل ذلك بتوفير معلومات حول الدعم الذي هي مستعدة لتقديمه لعملية التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية. وبين أنه يجدر إجراء تبادل صريح لوجهات النظر وحوار سليم حول العديد من القضايا بما فيها آلية التشاور بين الجهات المانحة والجهات المتقدمة.

-١٠ وأثنى على اختيار المشاركين في الفريق الذين سيقدمون مذكرات إلى فريق الخبراء فقال إنه يتوجب أن تناقش مساهمتهم مناقشة ذكية في إطار غير رسمي وصولاً إلى مقتراحات ملموسة وعملية. وشدد، في هذا الصدد، على أهمية التوصيات المتعلقة بالسياسة العامة التي يتضمنها تقرير الأمانة TD/B/CN.3/GE.1/4 وأعرب عن الأمل في أن يتوصل فريق الخبراء إلى اقتراحات عملية وملموسة لتعبئة الدعم الدولي لمختلف المبادرات الرامية إلى تعزيز التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية.

١١- وقدم ممثل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) معلومات عن الدعم المقدم من منظمته إلى التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية على المستويات الإقليمية والإقليمية ودون الإقليمية. وقال إنه يقدر ما قامت به الأمانة من تضمين تقريرها بعض الأنشطة التعاونية للفاو الداعمة لعملية التكامل. وشدد بوجه خاص على دعم الفاو، في جملة أمور، لوضع "برنامج زراعي أفريقي مشترك" لفائدة الجماعة الاقتصادية الأفريقية والسوق المشتركة للمخروط الجنوبي وللجنة المحيط الهادئ الجنوبي.

١٢- واستشهد بأمثلة لشئون أنشطة الفاو ومساعدتها التقنية للتجمعات الإقليمية ودون الإقليمية فيما يتصل بما يلي: (أ) ترتيبات الأمن الغذائي فيما بين البلدان؛ (ب) تعزيز التعاون الاقتصادي في التجارة الزراعية؛ (ج) تحسين التغذية ومراقبة جودة الغذاء وسلامته ، (د) تعزيز التعاون داخل الإقليم في مجالات بناء القدرة وتدريب الأيدي العاملة. كما قدم معلومات بشأن مبادرة المدير العام للفاو المتمثلة في مباشرة برنامج خاص لإنتاج الأغذية دعماً للأمن الغذائي في البلدان المنخفضة الدخل التي تعاني من العجز الغذائي ودور التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية/التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في تنفيذ تلك المبادرة. وأضاف يقول إن الفاو شجعت على قيام أكثر من مائة شبكة للبحث المشترك وتبادل الخبرات والتكنولوجيات ومواد الفراسة والمنشورات وتدريب التقنيين. واستشهد على وجه التحديد بشبكات الحجر الصحي النباتي بالنسبة لبلدان مؤتمر التنسيق الإنمائي للجنوب الأفريقي ولبلدان أفريقيا الشرقية مع وجود مقر هذه الشبكات في كل من هراري وجمهورية تنزانيا المتحدة على التوالي كأمثلة للتعاون مع التجمعات الإقليمية ودون الإقليمية.

١٣- وفي الختام أبرز أهمية وأولوية البلدان النامية ومؤسساتها في تعزيز التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية. وأكد تصميم المدير العام على توخي السبل والطرق المبتكرة لتعزيز وتوسيع روابط التعاون.

١٤- ووصف ممثل اتحاد المغرب العربي الجمود المبذولة في سبيل تحقيق التعاون الإقليمي (أي قيام منطقة للتجارة الحرة على مراحل واتحاد جمركي وسوق مشتركة) برغم البيئة الخارجية غير المواتية. وقدم كذلك معلومات عن برامج التكامل على صعيد الاتحاد في إطار لجان وزارية متخصصة أربع (الهيآكل الأساسية، والاقتصاد والمالية، والموارد البشرية، والأمن الغذائي) والعديد من المجالس الوزارية والأفرقة العاملة. ومن أصل ست وثلاثين اتفاقية اعتمدها مجلس رئاسة الاتحاد تم تنفيذ خمس اتفاقيات. ويشمل الهيكل المؤسسي لاتحاد المغرب العربي الأمانة العامة والمجلس الاستشاري والهيئة القضائية والجامعة وأكاديمية العلوم. وسوف ينشأ عما قريب البنك المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية.

١٥- وقد اضطلعت بلدان اتحاد المغرب العربي في تجارتها الخارجية بنسبة مئوية ضئيلة فيما بينها من هذه التجارة، ولذلك سيلزم بذل جهود لتعزيز التجارة فيما بين بلدان اتحاد المغرب العربي ووضع

استراتيجيات إقليمية مشتركة. ولهذا الغرض تقتضي سلطات اتحاد المغرب العربي مساعدة خارجية لإجراء دراسات في سبعة ميادين ذات أولوية (التعويض عن جوانب الخسارة في التجارة الناجمة عن اتفاقية تجارية، وتعزيز الاستثمار والسياسات النقدية والضرائب، وتعزيز قطاع البناء، والتصنيع والتكامل الصناعي، وتوحيد المقاييس، ومراحل الاستراتيجية الإنمائية الإقليمية). وقد حظيت بالفعل دراستان من أصل هذه الدراسات السبع بمساعدة تقنية من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

١٦- وهناك مشاريع أخرى فيما بين بلدان اتحاد المغرب العربي عينت لمحظى بدعم المانحين وتتمثل في مكافحة التصحر (تم الاضطلاع بدراسة بمساعدة من لجنة التفاوض الحكومية الدولية لوضع اتفاقية دولية لمكافحة التصحر) والنقل البري (حظيت دراسة بتأييد الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية) والنقل بالسكك الحديدية والمواصلات السلكية واللاسلكية.

١٧- وقال إنه يرى أن تجربة اتحاد المغرب العربي برهنت على المصاعب والتشعبات التي تواجه في حشد الموارد الخارجية لغرض المشاريع الإقليمية. وشدد على الحاجة لقيام حوار مباشر ومتواصل بين الجهات المانحة والتجمعات الإقليمية من شأنه أن يسهل تبادلاً للمعلومات حول المشاريع والأنشطة الإقليمية وتحديد دقيق لاحتياجات من المساعدة الخارجية. وقال إنه يحدّد الجهد الرامي إلى تعزيز شراكة جديدة من أجل التنمية وقيام حوار فيما بين التجمعات الإقليمية ودون الإقليمية ودعا مجتمع المانحين إلى إنشاء صندوق للمساعدة التقنية والمالية لفائدة المنطقة المغاربية.

١٨- وقد ممثل أمانة محفل جنوب المحيط الهادئ مساهمة هذه الأمانة (TD/B/CN.3/GE.1/Misc.4) التي تعرض تفصيلاً تجربة هذا المحفل فيما يتعلق بالتعاون مع الشركاء الدوليين في التنمية. واسترعرى الانتباه بوجه خاص إلى اجتماعات البلدان الجزئية في المحيط الهادئ/الشركاء في التنمية التي عقدت ثلاثة مرات منذ عام ١٩٩١. وقد أشار البنك الدولي، في واحد من تلك الاجتماعات، إلى "منطقة المحيط الهادئ" المتمثلة في عدم تمكن هذه المنطقة من تأمين مستويات مستدامة من النمو الاقتصادي برغم ارتفاع مستويات المساعدة الخارجية. وقال إن هذا راجع، في جزء منه، إلى المصاعب التي تواجهها البلدان الصغيرة على صعيد إقامة روابط بالاقتصاد العالمي ولذلك رأى أن التعاون الإقليمي ذو أهمية بالغة. وبرغم أن صغر حجم الدول الأعضاء في هذا المحفل قد يعني أن خبرة التجمعات الأخرى لا تنطبق عليها مباشرة وبرغم محدودية تجربة هذا المحفل في ميدان التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية إلا أنه يأمل في إمكان استخلاص دروس مفيدة من تبادل وجهات النظر داخل فريق الخبراء هذا.

١٩- ووصف ممثل الاتحاد الجمركي والاقتصادي لفريقيا الوسطى نطاق أنشطة وبرامج التعاون داخل التجمع الذي ينتمي إليه في مختلف الميادين من قبيل الشؤون الضريبية والجمارك والصناعة والزراعة والنقل

والاتصالات السلكية واللاسلكية والموارد البشرية والبحث العلمي والتكنولوجيا. وأضاف يقول إنه بما أن الاتحاد عمد مؤخراً إلى إعادة صياغة استراتيجيته المتعلقة بالتعاون دون الإقليمي فإن الجهد المبذولة على صعيد المعاومة والتحرير والمالية العامة والتكامل السوقي لم تتحقق التوقعات المرتجلة أصلاً. والنهج الجديد الذي يتواهه الاتحاد لتحقيق التكامل يشمل ما يلي: (أ) تبسيط الإطار الضريبي والجماركي دون الإقليمي؛ (ب) وضع إجراءات فيما يخص النقل فيما بين الدول والعبور؛ (ج) تدابير مالية. ورافقتها إجراءات عديدة اتخذت في نفس الوقت من قبيل حوسبة الإدارية الجمركية والمعاومة بين نظمها الإعلامية، والتدريب لأغراض الجمارك، ومكافحة التحايل على الجمارك وعمليات التهريب والإغراق، وهيكل لمراقبة أوزان العربات وتنظيم الأسواق العابرة للحدود.

-٢٠ - ويتوخى النهج الجديد لتحقيق التكامل أيضاً إنشاء الجماعة الاقتصادية والنقدية لافريقيا الوسطى تضم، في جملة جهات، الاتحاد الاقتصادي لافريقيا الوسطى والاتحاد القدي لافريقيا الوسطى، كما أضفت بعد قطاعي على التكامل مع إيلاً الأولوية لقطاعات الزراعة والبيئة، والصناعة، والتجارة والنقل.

-٢١ - وشدد على أن الأزمة الاقتصادية التي تشهدها إفريقيا الوسطى وما تولد عنها من برامج تكيف هيكلية قد أضفت مزيداً من الإلحاح على الحاجة لتعبئة موارد خارجية لنجاح التكامل على الصعيد دون الإقليمي هذا. وهذه المساعدة يمكن أن توفر إما على أساس كل قطاع على حدة أو ضمن إطار شامل دعماً للتكامل دون الإقليمي ككل. ولهذا الغرض قال إنه يتوجى إمكانية عقد مائدة مستديرة تضم كافة الجهات المانحة المحتملة في مرحلة ملائمة رهنا بتطور الأوضاع على صعيد الجماعة الاقتصادية والنقدية لافريقيا الوسطى.

-٢٢ - وبين ممثل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) أن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية قد احتل مركز الطليعة في عملية إعادة تنظيم هيكل اليونيدو التي تمت مؤخراً. ولهذا الأمر أسباب متعددة منها: أن التعاون يعتبر في بعض الحالات أمراً متحتماً بسبب الافتقار إلى الموارد على نحو يشل القدرة، أن توجه الجهات المانحة قد تغير فأصبح لصالح التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، وأن اختتام جولة أوروغواي من شأنه أيضاً أن يمنع التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية بعض الدفع. وقال إن اليونيدو تشتهر في الكثير من برامج المساعدة المدرجة في TD/B/CN.3/GE.1/2 واستشهد في هذا المقام بالعديد من الأمثلة. وقال إن أهم مسألة تتمثل الآن في الاهتداء إلى سبيل للانطلاق من هذه المرحلة لأن النموذج الذي اتبع بالأمس لم يعد صالحاً. وقال إن الضرورة تدعو إلى إجراء تغييرات مؤسسية ولكن ما من مؤسسة بمفردها قادرة على التصدي لمجموعة المسائل بأسرها ولا بد للنهج من أن يكون جاماً؛ وضرب على ذلك مثلاً بالتعاون الواجب أن يتضرر إليه لا فقط من زاوية العلاقات التجارية ولكن من منظور الاستثمار والروابط الخلفية والأمامية للإنتاج أيضاً. وتبعاً لذلك يتوجب على المؤسسات التابعة للأمم المتحدة أن تعمل

كل متكامل ويتجه، بالنظر إلى محدودية الموارد، أن تبحث الأنشطة الجاري حاليا تنفيذها قبل النظر في مبادرات جديدة. وقال إنه يرى أن التراكم يمثل مشكلة من أكبر المشاكل وأنه ينبغي النظر في بعض السبل لتوسيع نطاق الموارد. وشدد فوق كل شيء على ضرورة اتباع نهج متضاد من قبل كافة المؤسسات التابعة للأمم المتحدة في معالجة هذه المشكلة.

-٤٣- ذكر ممثل جمهورية كوريا أن البلدان المانحة، ولا سيما بلده هو الذي يعتبر حديث العهد نسبيا بدور المساعد لغيره من البلدان النامية، قد لا تكون مطلعة على طرائق هذا الشكل من المساعدة الإنسانية. ورأى، في هذا السياق، أن عمل أمانة الأونكتاد هو عمل طلائعي وبرغماتي إلى أقصى حد من حيث وضعه قائمة من الأهداف والأولويات الإنسانية للعديد من المشاركين في التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية. لذلك يعتبر الأونكتاد، في نظره، هيئة مناسبة لإجراء المزيد من النقاش حول هذه القضية.

-٤٤- وأبرز ممثل زامبيا الأهمية التي يكتسيها فريق الخبراء في استكشاف السبل والوسائل التي تجعل أنشطة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية أكثر فاعلية وأيسر في التنفيذ. ورحب بالاهتمام المتعدد بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية الذي تبديه البلدان المانحة وقال إنه يرى أن هناك حاجة ملحة لإدراج الجوانب الإقليمية في برامجها للمساعدة. كما دعا إلى أن تقدم مساعدة من البلدان النامية المتقدمة نسبيا إلى أقل البلدان نموا في نطاق التعاون الاقتصادي/التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. بيد أنه سلم بأن المسؤولية الأولى ملقة على عاتق البلدان النامية ذاتها.

-٤٥- وأشار إلى تجربة الجماعة الإنسانية للجنوب الافريقي فقال إن المشاركة النشطة من جانب الشركاء في التنمية في تصميم وتنفيذ برنامج العمل كانت ذات أهمية بالغة ولم يكن الشركاء المتقدمون بالمانحين السلبيين. والمؤتمرات الاستشارية السنوية التي عقدت بمشاركة الشركاء في التنمية في الجماعة الإنسانية للجنوب الافريقي أتاحت فرصا ثمينة لتقديم أداء برنامج العمل وللاتفاق أيضا على الخطط المقبلاة. وقد أثبتت هذه المؤتمرات النائدة منها في تعين المشاريع الإقليمية التي تستحق المساعدة وفي إشراك الشركاء في التنمية في صياغة السياسات العامة. وفي الظفر بالموارد المالية وغيرها من الموارد اللازمة للمساعدة، وفي التسلیم بالحاجة إلى المساعدة على صعيد الارتقاء بالقدرة المؤسسية لأمانة الجماعة الإنسانية المذكورة. والنجاح يتوقف في نهاية المطاف على مدى الالتزام الذي تبديه الدول الأعضاء سواء من الناحية المالية أو من الناحية السياسية؛ وإلا فقد يصعب على الشركاء التقدير الصحيح لأولوية التعاون الإقليمي وأهميته. وأخيرا أشار إلى أن التعاون الإقليمي يتوجب أن يكون متواافقا مع برامج التكيف الهيكلي وليس متعارضا معها. وحث البلدان المتقدمة والمنظمات الدولية ولا سيما البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على الإقرار بهذه الحاجة.

-٢٦- ووصف ممثل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ الأنشطة التشجيعية والتنفيذية الجارية في نطاق البرنامج الفرعى لهذه اللجنة المتعلقة بالتعاون الاقتصادي الإقليمي فقال إن دور اللجنة يتمثل إلى حد كبير في توفير الدعم والمساعدة على النهوض بالتعاون الاقتصادي والتعاون التقنى فيما بين البلدان النامية التابعة لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. وفي مجال التعاون التقنى فيما بين البلدان النامية رعت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ حلقات عمل وجولات دراسية وغيرها من الأنشطة التي تستهدف تبادل الخبرات. وظلت المساهمات في التعاون التقنى فيما بين البلدان النامية متواضعة ومحدودة. وتشديد اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ اتجه، في معرض دعمها للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، إلى التجمعات دون الإقليمية التي أثبتت، بالتجربة، أنها مراكز للنمو. وأدى على قائمة التجمعات في منطقته التي أبصت اللجنة على تعاونها معها (رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، ومحفل جنوب المحيط الهادئ ومنظمة التعاون الاقتصادي) والتي يجري معها مثل هذا التعاون (رابطة أمم جنوب شرق آسيا). وتشمل الأولويات على صعيد هذه التجمعات الخصصة، ومسالك للنقل بالنسبة للبلدان غير الساحلية، وتحفييف الفقر (رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي).

-٢٧- وقال إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ عقدت مؤخراً اجتماعاً للرؤساء التنفيذيين للتجمعات دون الإقليمية. وتعتمد اللجنة، في برنامجها المقبل، تأييد التعاون داخل المنطقة دون الإقليمية في ميداني التجارة والاستثمار وما ميدان تملك فيما المنطقة إمكانات هائلة. وأخيراً أيد، فيما يتعلق بتناول عمل فريق الخبراء، عن تأييده لقيام نهج أوسع على نطاق منظومة الأمم المتحدة بأسرها لمعالجة مسائل التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية.

-٢٨- واسترعي ممثل نيجيريا الانتباه إلى المصاعب التي تواجهها الجماعة الاقتصادية لدول غربي إفريقيا فدعا الأونكتاد إلى توفير المساعدة التقنية الضرورية لتعيين المشاريع الإقليمية ودون الإقليمية التي تتضى دعماً دولياً. وقال إنه يأمل في أن يرى مزيداً من التعاون على مستوى المؤسسات الخاصة يدرج في نطاق المساعدة الدولية. وشدد على ضرورة إيلاء مجتمع المانحين مزيداً من التشديد للجوانب الإقليمية في برامج المساعدة الإنمائية لـ”المانحين“.

الفصل الثاني

توصيات بشأن تحسين الدعم الدولي للبرامج والمشاريع والمبادرات الجديدة المتعلقة بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية

(البند ٤ من جدول الأعمال)

-٢٩- كان أمم فريق الخبراء، لنظره في هذا البند من جدول الأعمال، التقرير التالي الذي أعدته أمانة الأونكتاد:

"اقتراحات أولية حول تحسين نطاق وفاعلية العناصر دون الإقليمية والإقليمية والأقليمية في برامج الأوساط المانحة للمساعدة الإنمائية" (TD/B/CN.3/GE.1/4).

الإجراء الذي اتخذه فريق الخبراء الحكومي الدولي

[يستكمل حسب الاقتضاء]

الفصل الثالث

المسائل التنظيمية

ألف - افتتاح الدورة

١٠ افتتح مدير شعبة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية والبرامج الخاصة دورة فريق الخبراء الحكومي الدولي المعنى بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٤.

باء - انتخاب أعضاء المكتب

(البند ١ من جدول الأعمال)

١١ انتخب فريق الخبراء الحكومي الدولي، في جلسته الأولى المعقودة في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٤، مكتبه على النحو التالي:

السيدة كلير بيرغين (استراليا)

الرئيس:

السيد ايمانويل كاتونغو (زامبيا)

نائب الرئيس والمقرر:

جيم - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند ٢ من جدول الأعمال)

١٢ وأقر فريق الخبراء، في الجلسة نفسها، جدول الأعمال المؤقت لدورته الذي عم في TD/B/CN.3/GE.1/1. تبعاً لذلك، كان جدول أعمال الدورة هو الآتي:

-١ انتخاب أعضاء المكتب

-٢ إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٣ استعراض الدعم الدولي للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية: تجارب البلدان المتقدمة والبلدان النامية ومشاكلها والاحتمالات المرتقبة لها

٤- توصيات بشأن تحسين الدعم الدولي للبرامج والمشاريع والمبادرات الجديدة المتعلقة بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية

٥- مسائل أخرى

٦- اعتماد تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي إلى اللجنة الدائمة المعنية بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية.

٤' وفيما يتعلق بتنظيم العمل، قرر فريق الخبراء أن تتواصل، فور إلقاء البيانات الرسمية في الجلسة العامة، الأعمال في جلسات غير رسمية. علاوة على ذلك، تبدأ الجلسات غير الرسمية بعرض يلقىها الخبراء الثلاثة المشاركون في الفريق.

دال - اعتماد تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي إلى اللجنة الدائمة المعنية بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية
(البند ٦ من جدول الأعمال)

[يستكمل فيما بعد]